الخلاف الهندي – الباكستاني في الامم المتحدة ١٩٤٩–١٩٥٠ في ضوء الصحافة العراقية

أ. د . محمد يحيى احمد

جامعة الانبار / كلية الآداب

art.dr.mohammed.y57@uoanbar.edu.iq

م. م. ابرار محمود صالح

جامعة الانبار / كلية الآداب

abrar.mahmood@uoanbar.edu.iq

الخلاف الهندي – الباكستاني في الامم المتحدة ١٩٤٩-١٩٥٠ في ضوء الصحافة العراقية

أ. د . محمد يحيى احمد

م. م. ابرار محمود صالح

الملخص :

شهدت شبه القارة الهندية خلال المدة ١٩٤٧-١٩٧٩ تحولات جذرية عكست التغييرات السياسية التي طرأت على شبه القارة الهندية، والتي القت بظلالها على الهند والباكستان اللتان نالتا استقلالهما بعد تقسيم شبه القارة الهندية وفق اسس دينية، والتي قادت الى ظهور دولتين منفصلتين وهما الهند ذات الاغلبية الهندوسية ودولة باكستان ذات الاغلبية المسلمة، ، وقد ادى ذلك التقسيم الى نزوح لأكثر من اثنتا عشرة مليون شخص من كلا الدولتين فضلا عن اعمال عنف ادت الى مقتل نحو مليون شخص، واتخذ من مشكلة اقليم كشمير نقطة لانطلاق العداء بين الهند وباكستان منذ عام ١٩٤٧ والتي على اثرها خاضت كلتا الدولتين ثلاث حروب خلال مدة الدراسة لتزيد اثار تلك الحروب من حالة الخلاف والعداء وصولا لعام ١٩٧٩ .

لقد اهتمت الصحافة العراقية بنقل كل ما يتعلق بشأن دولتي الهند وباكستان لكونهما دولتان لهما ثقلهما السياسي في قارة اسيا، فضلا عن الصلات الوثيقة التي ربطت شبه القارة الهندية مع البلاد العربية عموما، ويعد الخلاف الهندي – الباكستاني واحدا من ابرز القضايا التي اثرت على استقرار قارة اسيا بصورة عامة ومنطقة جنوب اسيا بصورة خاصة خلال القرن العشرين، اذ شهدت المدة من عام ١٩٤٧ لغاية عام ١٩٧٩ سلسلة من الاحداث المفصلية التي زادت من تعقيد العلاقات بين البلدين في تلك الحقبة، وقد لعبت الصحافة العراقية دورا مهما في نقل وتحليل مجريات تلك الخلافات مما اتاحت فرصة للاطلاع على التطورات الاقليمية المنطقة ، وقد اهتمت بنقل مناقشات مجلس الامن لإيجاد حل لمشكلة كشمير .

Abstract :
The Indian subcontinent witnessed radical transformations between 1947 and 1979, reflecting the political changes taking place there. These changes cast a shadow over India and Pakistan, which gained independence after the partition of the subcontinent along religious lines. This led to the emergence of two separate states: Hindu-majority India and Muslim-majority Pakistan. This partition led to the displacement of more than 12 million people from both countries, as well as violence that resulted in the deaths of approximately one million people. The Kashmir dispute became the starting point for hostility between India and Pakistan since 1947, resulting in three wars between the two countries during the study period. The effects of these wars further exacerbated the state of discord and hostility, leading to 1979The Iraqi press has been interested in conveying everything related to the two countries of India and Pakistan, as they are two countries with political weight in the Asian continent, in addition to the close ties that linked the Indian subcontinent with the Arab countries in general. The Indian-Pakistani dispute is one of the most prominent issues that affected the stability of the Asian continent in general and the South Asian region in particular during the twentieth century, as the period from 1947 to 1979 witnessed a series of pivotal events that increased the complexity of relations between the two countries in that era. The Iraqi press played an important role in conveying and analysing the course of these disputes, which provided an opportunity to view regional developments in the region. It was interested in conveying the Security Council discussions to find a solution to the Kashmir problem.

المقدمة :

لقد اسفر عن قرار التقسيم البريطاني للهند عام ١٩٤٧ وظهور دولتي الهند وباكستان الى بروز العديد من المشاكل واهمها مشكلة كشمير ،اذ تعد واحدة من اعقد المشاكل التي واجهت شبه القارة الهندية عند تقسيمها، ولم يقتصر الامر عليهما فقط انما امتد تأثير هذه المشكلة على قارة اسيا والعالم ، اذ عد الخلاف الهندي الباكستاني حول كشمير جزءا من

الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ،وقد اهتمت الصحافة العراقية في نقل تطورات مشكلة كشمير واخر مستجدات مناقشات مجلس الامن حول مشكلة كشمير ,وسوف نتطرق في هذا البحث الى الخلاف الهندي الباكستاني في الامم المتحدة للمدة من ١٩٤٩ لغاية ١٩٥٠ في ضوء الصحافة العراقية .

المبحث الاول : الخلاف الهندي – الباكستاني في الامم المتحدة عام ١٩٤٩

لجأت الهند الى مجلس الامن لحل مشكلة كشمير من خلال شكواها المقدمة في الاول من كانون الثاني ١٩٤٨ ، بعد ان عجزت عسكريا في ضم كشمير اليها ، وكانت قد نجحت في ضم امارتي جوغاندا وحيدر اباد الى الهند ولم يبقى امامها سوى كشمير ، وبعد عدة مفاوضات توصل مجلس الامن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٨ الى تشكيل لجنة دولية لحل مشكلة كشمير ، وقد اقر عمل اللجنة في ٢١ نيسان ١٩٤٨ وقد عرفن باسم لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان والتي عرفت اختصارا بأسم "لجنة اليونسيب "([1]) وقد وصلت اللجنة الى شبه القارة الهندية في ٧ تموز ١٩٤٨ والتقت مع قادة البلدين وبعد عقدها لعدة اجتماعات توصلت الى قرار اصدرته في ١٣ اب ١٩٤٨ وقد تضمن وقد تضمن ثلاث نقاط رئيسية وهي ايقاف اطلاق النار بين الدولتين، والنقطة الثانية تخص الشكل الاساسي لعقد الاتفاقية بين الطرفين اما النقطة الثالثة خاصة بالاستفتاء لتقرير مصير كشمير، وقد اعطت اللجنة الاولوية لإيقاف اطلاق النار من اجل التحضير لأجراء استفتاء حر ونزيه في كشمير [٢] ووافقت الهند على قرار ١٣ اب مع بعض التحفظات على بنوده، اما باكستان فكانت اكثر اعتراضا عليه وطلبت من اللجنة تقديم تفسيرات واضحة لبنوده وطلبت بتنظيم جدول زمني لانسحاب القوات الهندية والباكستانية بصورة متزامنة من كشمير وقد تم تبادل سلسلة من المراسلات بين اللجنة الدولية والحكومة الباكستانية حول قرار ١٣ اب وقد اعتبرت اللجنة ان باكستان غير موافقة على قراراتها[٣]

وعلى الرغم من اخفاق اللجنة في التوصل لحل لمشكلة كشمير الا انها نجحت في ايقاف اطلاق النار بين البلدين وافقت الهند وباكستان على المقترحات وبناءاً على ذلك أعلن وقف العمليات العسكرية في كشمير بتاريخ الاول من كانون الثاني ١٩٤٩، وبهذا تكون اللجنة قد حققت نجاحا كبيرا في هذه المرحلة [٤]

وقد اوردت صحيفة العهد في عددها الاول الصادر في ١ كانون الثاني ١٩٤٩ تصريح وزير الخارجية الباكستاني ظفر الله خان والذي تضمن بأنه ليس هناك مفاوضات مباشرة بين الهند وباكستان وان المفاوضات التي دارت كانت عن طريق اللجنة الدولية التابعة لهيئة الامم المتحدة، واوضح ان المقترحات التي قدمتها اللجنة تتضمن تعيين هيئة ادارية دولية للأشراف على الاستفتاء الخاص بالولاية ومنح الحرية للسكان للإعلان عن رغباتهم ومنح اللاجئين حق العودة الى كشمير (٥)

تابعت الصحافة العراقية اعمال اللجنة الدولية من خلال نشر الاخبار في صحفها، فقد تابعت صحيفة الامة بنشر اخبار عن اعمال اللجنة الدولية فقد ذكرت قيام اللجنة بتعيين ٣٦ مراقبا دوليا لمراقبة وقف إطلاق النار، وتبنت قرار المرقم ١٢٢ في ٥ كانون الثاني ١٩٤٩ ليكون تفصيلا للجزء الثالث من قرار ١٣ اب، وفي ١٠ كانون الثاني قدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامن اعلنت فيها توصلها الى وقف إطلاق النار في كشمير (٦)

وفي ٥ شباط ١٩٤٩ عادت اللجنة الى شبة القارة الهندية مرة اخرى لإكمال اعمالها ، وقد وصل مع اللجنة عدد من المراقبين الدوليين لمراقبة وقف إطلاق النار في كشمير والعمل على اعادة اللاجئين الكشميريين الى الولاية، اضافة الى العمل على تهيئة الظروف اللازمة لأجراء الاستفتاء (٧)

وخلال تلك المدة اجريت مباحثات بين الجانبين الهندي والباكستاني ولجنة اليونسيب للتوصل الى تسوية للمشكلة، الا انه لم يطرا سوى تقدم بسيط لحل هذه المشكلة (٨)

وفي غضون ذلك تم الاتفاق في ٢٢ اذار ١٩٤٩ على تعيين الامريكي شستر نيمتز (٩) Chester Nemetz ليكون مديرا لاستفتاء، وقد أرسل جواهر لآل نهرو رسالة الى الادميرال شستر أكد فيها استعداد الهند لتقديم الدعم والتأييد له في مهمته والعمل على انجاح عملية الاستفتاء، واكد في رسالته على ان حكومة الهند اول من اكدت على حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره (١٠)

لقد كانت مسالة انسحاب القوات العسكرية سواء الهندية او الباكستانية ورجال القبائل هي نقطة الخلاف الاولى والرئيسة بين الجانبين، فالجانب الهندي يرفض الانسحاب الا بعد انسحاب رجال القبائل ونزع سلاح جيش ازاد كشمير، اما الجانب الباكستاني فكانت مطالبه

بانسحاب متزامن للجيش الهندي ورجال القبائل والعمل على تحقيق توازن عسكري للجانبين، وازاء ذلك قدمت لجنة اليونسيب في ١٥ نيسان ١٩٤٩ اقتراحات للحكومتين الهندية والباكستانية وقد تضمن تحديد خط لوقف اطلاق النار، وقدت برنامجا لانسحاب القوات الباكستانية خلال سبعة اسابيع وتليها القوات الهندية بنفس الفترة الزمنية [١١] اضافة الى نقاط اخرى تتعلق بأطلاق سراح المعتقلين واسرى الحرب والغاء قوانين الطوارئ، واقد اعترضت الهند على هذه المقترحات وبالأخص فيما يتعلق بالتسريح ونزع السلاح قوات ازاد كشمير، وايضا باكستان لم توافق عليها وطالبت بأجراء تعديلات عليها [١٢] ونشرت صحيفة اليقظة خبرا يحمل عنوان ((باكستان تنفي مزاعم الهند)) وقد تضمن الخبر نفي باكستان للاتهامات الهندية لها بخرق الهدنة في كشمير، وقال المتحدث العسكري الباكستاني ان هذه الانباء عن اختراق الهدنة مبالغ فيها للغاية وان مراقبي الامم المتحدة لم يبعثوا باي احتجاج على هذه الحوادث المزعومة وهذا بحد ذاته دليل على بطلان هذه المزاعم، وقد نقل راديو الهند خبرا عن قيام قوات باكستان بخرق الهدنة اكثر من ثمانين مرة منذ بداية العام، وان القوات الباكستانية قد احتلت قرية داخل الحدود الهندية [١٣]

وقد تطرقت صحيفة الامة الى زيارة نهرو لمصر وبعدها التوجه الى لندن لحضور مؤتمر الشعوب البريطانية وقد صرح قبل مغادرته القاهرة عند سؤاله عن كشمير بقوله "ان حوادث كشمير على الحدود طبيعية وليس لها اهمية كبرى" وذكر ان الهند تسعى دائما لتكون الاقوى [١٤]

اما اللجنة الدولية اليونسيب فقد اعادت صياغة بعض النقاط الخلافية وقدمت تقريرها في ٢٨ نيسان ١٩٤٩ وطلبت من الجانبين الموافقة عليها [١٥]

وجاء الرد الهندي على هذه المقترحات في ١٨ ايار بتأكيده على ضرورة نزع سلاح ازاد كشمير وحلها اتخاذ اجراءات أكثر جدية وحزم اتجاها ورهنت الهند بانسحابها من كشمير بضرورة تنفيذ هذا الامر، اما الباكستان فأعلنت انها بصدد دراسة المقترحات هذه [١٦]، وقد زاد ت حدة التوتر بين الطرفين فقد زادت حدة المشادات الكلامية بين الطرفين وتبادل الطرفان الاتهامات لبعضهما [١٧]

وقد نشرت صحيفة اليقظة في عددها في ٨ حزيران خبرا حول عمل لجنة كشمير فقد رفضت كلا من الهند وباكستان مقترحات ٢٨ نيسان ١٩٤٩ التي وضعته اللجنة والذي يقضي بانسحاب القوات الطرفين من الاراضي المتنازع عليها تهميد الاجراء الاستفتاء العام فيها، واعلنت لجنة كشمير ان الفريقين المتنازعين لم يتوصلا الى اي اتفاق على الرغم من مرور عدة اشهر، واعلنت اللجنة انها عاكفة الان على اعداد مشروع اخر لحل مشكلة كشمير[١٨] واعلن السكرتير العام لأمم المتحدة تريغف هالفدان لي Trygve Halvdan Lie عن الوضع في كشمير بانه مازال بانتظار المزيد من المعلومات من لجنة كشمير الدولية، اذ انها لم تبلغه لحد الان عن ما كونته من فكرة وما لديها من مقترحات حول الردود الجديدة التي تلقتها من الهند وباكستان [١٩] واعلن سكرتير الامم المتحدة بأن اللجنة طلبت ارسال ٢٤ مراقبا عسكريا جديدا للأشراف على شؤون الهدنة وعلى باقي الاعمال الاخرى [٢٠] ونشرت صحيفة الآراء في عددها الصادر في ٢٢ اب خبرا عن احالة مشكلة كشمير الى مجلس الامن، فقد اوضحت مصادر مطلعة على مجرى الاحداث في شبه القارة الهندية بأن لجنة الامم المتحدة الخاصة بكشمير والتي دعت الى اجراء مفاوضات مباشرة بين الهند وباكستان لأنهاء النزاع [٢١]، قررت احالة نقاط الخلاف الى مجلس الامن، اذ لم تسفر المحادثات التي جرت بين الطرفين عن اي نتيجة يمكن ان تكون اساسا للتفاوض، واعلنت اللجنة انها صرفت النظر عن المؤتمر الذي دعت لعقده يوم ٢٣ اب في دلهي بين مندوبي الهند وباكستان، اذ اتضح لديها ان اتفاقا لن يتم بين الطرفين حتى على جدول الاعمال [٢٢] وبعد عدة اجتماعات عقدتها اللجنة مع الجانبين توصلت في النهاية الى اصدار مذكرة ٢٦ اب ١٩٤٩ لتقريب وجهات النظر الهندية الباكستانية، وقد اوصت بالوساطة الفردية لحل المشاكل بين الطرفين واقترحت اسم الادميرال البحري شستر نمتز ليكون وسيطا واتفق على سفر اعضاء اللجنة الى الهند وعرض المقترحات على الحكومة الهندية لإيجاد هدنة دائمة في كشمير، وقد سبق وان قدمت هذه الاقتراحات على حكومة باكستان [٢٣] وقد رحبت كلا من بريطانيا والولايات المتحدة بهذا المقترح ودعت الدولتين الى الموافقة [٢٤] وفي ١٢ ايلول اعلنت باكستان موافقتها على مقترح الوساطة الدولية المتضمن تعيين شستر وسيطا دوليا ويشرف على عملية الاستفتاء التي سوف يجري في كشمير لتقرير مصيرها [٢٥]

اما الهند كعادتها رفضت وشككت في المقترح واعلنت في ١٥ ايلول رفضها للمقترح واعلنت انها غير مستعدة لترك موضوع اجراء الاستفتاء لقرار وسيط واكدت على وجوب نزع سلاح جيش از اد كشمير ورجال القبائل [٢٦] وقد نقلت صحيفة الآراء تصريحا لوزير الخارجية الباكستاني ظفر الله اعلن فيه " ا نه في الوقت الذي قبلت فيه بلاده بفكرة الوسيط لحل مشكلة كشمير وتحكيم الادميرال شستر نمتز، فان الهند رفضت ذلك، وانه منذ ان عين الادميرال المذكور مشرفا على عملية الاستفتاء فان الحكومة الهندية مصرة على الرفض بحيث انه لم يتمكن من القيام بالمهمة التي اسندت اليه " وقال ايضا انه يعتبر استمرار النزاع حول كشمير يهدد السلم في اسيا واعرب عن استعداد بلاده لقبول نتائج الاستفتاء الذي سوف يجري لتقرير مصير كشمير [٢٧] وفي ٢٥ ايلول عقد مؤتمر كشمير الوطني اجتماعا في مدينة سرينيغار وقد حضره جواهر لآل نهرو وخمسة من وزرائه، وانتقد الشيخ محمد عبد الله رئيس وزراء كشمير في خطابه اقتراح اللجنة الدولية بوجوب تسوية النزاع عن طريق التحكيم، وهو الاقتراح الذي رفضته الهند وقبلته باكستان، وصرح الشيخ محمد عبدالله "ان التحكيم لا يعني غير توصية المعتدين" [٢٨]

وقد استعرضت صحيفة الامة في عددها الصادر في ٢١تشرين الاول مقالا بعنوان ((هل تخشى الهند نتيجة الاستفتاء؟)) حيث تطرقت الى قبول الهند وباكستان لأجراء الاستفتاء وايقاف القتال في كشمير، مما ادى الى ازدياد الآمال للوصول الى حل للمشكلة وتمهيد الطريق للتفاهم بين الطرفين، الا ان رفض الهند لقبول التحكيم الدولي عقد القضية من جديد، وقد القى نهرو خطابا حول هذا الامر قائلا " ان الهند لتن تقبل باي حل لن يلقي اللوم فيما حدث في كشمير على باكستان " ومن هذا يظهر واضحا ان الهند كانت تخشى من اجراء الاستفتاء لأنها تدرك ان رغبات الشعب الكشميري مع الانضمام الى باكستان [٢٩]

وفي اطار اهتمام الصحافة العراقية والراي العام في العراق بمشكلة كشمير تم عقد مؤتمر صحفي في ٢٠ تشرين الاول للسيد غضنفر علي خان وزير باكستان المفوض في بغداد وسفيرها في طهران في دار المفوضية الباكستانية ببغداد وقد تحدث فيه عن قضية كشمير والمراحل التي اجتازتها حديثا مسهبا دام نحو ساعة استهله بكلمة شكر للصحف العراقية لتلبيتهم دعوته لعقد هذا المؤتمر فقد اكد "اني دعوتكم لأعرض عليكم قضية واحدة

وهي قضية العلاقات بين باكستان والهند وهي علاقات سيئة جدا في الوقت الحاضر ومرجع ذلك الى ما قامت به الهند حيال كشمير" وشرح لهم المراحل التي مرت بها القضية، فقال ان المرحلة الاولى بدأت منذ ان زحفت الجيوش الهندية على كشمير في غفلة من سكانها الامنيين وراحت تمعن في البلد عدوانا، في حين كانت باكستان تقف من ذلك موقف المشاهد العطوف حتى اذا ادركت ان العطف والمنطق لا يجديان نفعا حملت السلاح، وقامت بواجبها ومن هنا تبدا المرحلة الثانية، اي عندما قوبلت القوة بالقوة، ولما رات الهند انها لا تستطيع احتلال كشمير بالقوة لراحت تتوسل الى الامم المتحدة ان تتدخل بالأمر مدعية انها ترغب في حل المشكلة سلميا، فما كان من الباكستان الا ان قبلت وساطة هيئة الامم المتحدة لأنها كانت ترغب رغبة اكيدة بأن تحل هذه المشكلة حلا سليما شريطة ان يكون الحل مقبولا وعادلا، ثم استطرد بكلامه، وبدأت المرحلة الثالثة بإيقاف القتال بناء على الاوامر التي صدرت من لجنة التحكيم التي اوفدتها الامم المتحدة وتم الاتفاق نهائيا على لجراء استفتاء شعبي عام للوقوف على راي الشعب الكشميري ورغبته في اختيار الجانب الذي يحبذ الانضمام اليه ومع ان الهند هي التي طلبت التحكيم وهي التي اقترحت اجراء الاستفتاء الا انها راحت تعرقل كل الاعمال التي كانت قائمة للاستفتاء، وذلك بعد ان تبين لها انها ستخسر النتيجة وانها سوف لا تظفر بواحدة من مئة من مجموع الاصوات وهكذا، وبعد ان اكمل كلامه عن مشكلة كشمير قال انه لا يطلب من الصحافة العراقية ان تكتب محضرا لهذا الاجتماع على انه اجتماع صحفي وانما يطلب منهم باعتباره من اخوانهم ان يستقصوا الحقائق المجردة عن كل لبس او غموض فيما يخص هذه المشكلة وان يكتبوا بعد ذلك كل ما يريدون حسب ما توحيه لهم ضمائرهم وقبل ان ينهي حديثه اوضح "ان باكستان مصممة ومعتزمة على انقاذ كشمير والمحافظة عليها وستعمل من اجل ذلك حتى يتم انقاذها بالسيف وسنتنصر بعون الله" (٣٠)

وقد اهتمت الصحافة العراقية بما يجري في مجلس الامن من مناقشات حول الخلافات الهندية الباكستانية على كشمير، فقد خصصت صحيفة الامة في عددها الصادر في ٦ كانون الاول ١٩٤٩ مقالا عن اجتماع مجلس الامن المنعقد في ٥ كانون الاول ١٩٤٩ اذ عرضت اللجنة الدولية اليونسيب تقريرها الاخير بشان كشمير واكدت في تقريرها

على ان الطرفين يرغبون في التوصل الى حل نهائي الا انهما لم يقدما تنازلات لتحقيق ذلك، وقد اوصت اللجنة مجلس الامن بإصدار اوامره الى الدولتين باحترام وقف اطلاق النار وعدم اتخاذ اي اجراء من شانه زيادة حدة التوتر، وطلبت حل اللجنة وتعيين ممثل واحد له سلطة واسعة للتوسط في حل المشاكل بين البلدين [٣١] وقد نشرت صحيفة العهد في عددها الصادر في ٦ كانون الاول تصريحا لجواهر لآل نهرو حول علاقة الهند مع باكستان اوضح فيه انه قد بعث الى حكومة باكستان اقتراحا يتضمن اصدار بيان مشترك بتعهد الطرفين بعدم استعمال السلاح لحل مشاكلهما واضاف الى انه واثق من امكانية التوصل الى تفاهم مع باكستان لحل كافة القضايا العالقة بين الطرفين [٣٢] اما مندوب باكستان في الامم المتحدة فقد خطب في اجتماع مجلس الامن لبحث تقرير اللجنة الدولية حول كشمير، وقال ان الهند تحاول ضم كشمير اليها خلافا لرغبة سكانها ودون ان تتيح الفرصة لهؤلاء السكان بتقرير مصيرهم عن طريق الاستفتاء، وقد ناشد الامم المتحدة العمل على صيانة حقوق سكان كشمير ومنحهم حق تقرير المصير طبقا لمبادئ هيئة الامم المتحدة [٣٣] قد تجددت الاشتباكات بين الهند وباكستان على الرغم من تعهداهما السابقة ووقد ادى الى وقوع عدد من القتلى من الطرفين [٣٤]

وقد تم اختيار الهند في كانون الاول ١٩٤٩ لعضوية مجلس الامن، وقد اوضح وكيل وزير الخارجية الامريكية انه لا يعتقد بان انتخاب الهند لعضوية المجلس سيؤثر على مباحثات مجلس الامن بشأن كشمير واضاف انه توجد مجموعة من الضمانات لمنع اي عضو من التأثير على نتيجة بحث اي مشكلة تهم هذا العضو [٣٥]

يتضح لنا مما سبق ان باكستان خلال تلك المدة كثفت من جهودها الدبلوماسية باتجاه الدول العربية، وذلك لغرض تعريف بمشكلة كشمير فضلا عن الحصول على الدعم العربي والاسلامي لباكستان في الامم المتحدة.

وقد نشرت صحيفة العهد مقالا نشرته جريدة الفجر لسان حال عصبة المسلمين الهنود، تناولت فيه العلاقات بين الهند وباكستان واكدت ان مقاطعة كشمير لا يمكن التنازل عنها للهند، وان حل هذه المشكلة يتوقف على تطور العلاقات بين البلدين، ثم اردفت الصحيفة فقالت انه اذا ارادت الهند ان تعود العلاقات الى مجراها الاعتيادي وتتحسن

الاحوال فانه ينبغي اظهار حسن النية والتساهل اللذين لابد منهما، كما اكدت الصحيفة انه من العبث الركون الى الضغط السياسي او القوة في اي حل يراد تحقيقه لأنهاء تلك المشكلة، وخاصة وان الامم المتحدة هي التي تتولى معالجة الوضع الراهن في كشمير بين الهند وباكستان [٣٦]

وقد استمرت الصحافة العراقية في متابعة تطورات اعمال اللجنة الدولية اليونسيب حتى انتهاء اعمالها، فقد اعلنت اللجنة في ١٠ كانون الاول ١٩٤٩ اخفاقها في التوصل لحل مشكلة كشمير واوضحت انها اخفقت في تقريب وجهتي النظر الهندية والباكستانية وطلبت بتعيين وسيط ثاني من هيئة الامم المتحدة لحل النزاع القائم في كشمير [٣٧] واوضح تقرير اللجنة انه توجد ثلاث مشاكل رئيسية يجب حلها قبل اجراء الاستفتاء الذي اقرته الامم المتحدة وهي [٣٨]: –

١– مستقبل قوات ازاد كشمير

٢– الصعوبات الناتجة عن عدم ضمان انسحاب القوات الهندية والباكستانية من كشمير في وقت واحد.

٣– من الذي سوف يقوم بتحرير المنطقة الشمالية من كشمير

وكان من المنتظر وصول السكرتير العام لمجلس الوزراء الباكستاني السيد محمد علي قادما من كراجي الى نيويورك لحضور اجتماع مجلس الامن الدولي لبحث تقرير لجنة الوساطة الدولية حول كشمير، حيث سوف ينضم السيد محمد علي الى بقية اعضاء الوفد الباكستاني في مجلس الامن، وكان الشيخ محمد عبد الله رئيس وزراء كشمير الموالي الى الهند قد وصل الى نيويورك للانضمام الى الوفد الهندي في مجلس الامن [٣٩]

وعلى إثر تقرير اليونسيب أعلن مجلس الامن في ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ حل اللجنة الدولية اليونسيب، وبانتهاء عمل لجنة اليونسيب تبدأ مرحلة جديدة في حل مشكلة كشمير الا وهي مرحلة الوسطاء الدوليين.

وقد اقترح المندوب النرويجي ان يتولى الجنرال ماكنوغتون Makno Ghton مهمة الوساطة الدولية، وقد ايده تسعة من مندوبي الامم المتحدة وصوتوا على تعينيه، نلاحظ ان الاخفاق كان ملازما لعمل اللجان الدولية والوسطاء الدوليين في مشكلة كشمير، ويعزى هذا

الاخفاق الى تعنت الهند ورفضها المتكرر للحلول التي وضعتها تلك اللجان او الوسطاء الدوليين، فضلا عن اصرارها ان كشمير جزءا من اراضيها فلا يوجد مبرر لأجراء الاستفتاء لتقرير مصيرها، اذ ان المهراجا اعلن كما ذكرنا سابقا انضمام كشمير الى الهند فعليا، فضلا عن ان مشكلة كشمير لم تكن القضية الوحيدة التي ناقشها مجلس الامن فقد كان هناك العديد من المشاكل التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وكان على الامم المتحدة العمل على حلها، فضلا عن ان الامم المتحدة كانت في تلك المدة لاتزال حديثة العهد ولا تمتلك الخبرة الكافية في ايجاد الحلول المناسبة للقضايا والمشاكل الكثيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، فضلا عن ان قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن هي بصورة عامة كانت قرارات توفيقية ومقترحات ولم تكن قرارات ملزمة التطبيق لذا نلاحظ ان الهند كانت رافضة لهذه القرارات وامتناع الاتحاد السوفيتي واوكرانيا عن التصويت [٤٠] وبذلك تم تعيين الجنرال ماكنوغتون [٤١] من كندا وسيطا رسميا من الامم المتحدة بين الهند وباكستان لحل مشكلة كشمير [٤٢]

المبحث الثاني :الوساطة الدولية لحل مشكلة كشمير

اولا: وساطة ماكنوغتون Makno Ghton

يعد الجنرال ماكنوغتون خبيرا في القضية الكشميرية، وكان له دور بارز في مناقشات الامم المتحدة حول كشمير، الا انه وبالرغم من ذلك كانت الوساطة التي قام بها لإيجاد حل للمشكلة الكشميرية محدودة، وقد اجرى محادثاته مع مندوبي الهند والباكستان في الامم المتحدة فقط دون محاولة منه الى لقاء سياسي بين البلدين واخذ وجهات النظر المختلفة حول الخلاف، وعلى اثر ذلك تم تحديد يوم ٢٧ كانون الاول موعدا لانعقاد مجلس الامن لاستئناف البحث في مشكلة كشمير[٤٣] وعلى اثر ذلك استعرضت صحيفة العهد تصريحات رئيس الوزراء الهندي حول التطورات الاخيرة لمشكلة كشمير واوضح وجوب حل المشاكل العالقة بين البلدين بالطرق السلمية، واوضح ان الحكومة الهندية مستمرة في مباحثاتها مع الحكومة الباكستانية بهذا الشأن، وذكر ان الاعلان المشترك حول كشمير لا يمكن ان يحل اية مشكلة من تلقاء نفسها وانما يخفف من وطأة الشك والنفور بين البلدين مما يجعلهما يفكران بطرق اخرى لحل المشكلة، واوضح ان هناك مشاكل اخرى عالقة بين البلدين وهما

ممتلكات النازحين عن ديارهم وقضية مياه الترع والانهار، والتي يجب ان تحل بالطرق السلمية وعلى اساس علمي، واوضح استعداد الهند على عرض هاتين المشكلين في حال عدم تمكن البلدين من ايجاد حل مناسب على سلطة شرعية منصفة عديمة المحاباة لأي احد من الطرفين (٤٤)

ونتيجة لذلك قدم خطته لحل المشكلة الى مجلس الامن في ٢٩ كانون الاول ١٩٤٩ والتي تضمنت مجموعة من المقترحات واهمها (٤٥)

١- وضع برنامج متفق عليه بين البلدين لتقليص القوات المسلحة على جانبي خط وقف إطلاق النار عن طريق الانسحاب والتسريح ونزع السلاح، وعلى مراحل ينتفي معها اثارة مخاوف الشعب الكشميري على جانبي خط وقف إطلاق النار.

٢- يجب ان يتضمن برنامج نزع السلاح الانسحاب المنضم للقوات الباكستانية من كشمير، مع الانسحاب المنظم للقوات الهندية، وترك قوة هندية لمساعدة القوات المحلية لحفظ الامن والنظام في الولاية، اضافة الى تقليص القوات المحلية عن طريق التسريح وتشمل قوات كشمير ازاد والقوات العسكرية الكشميرية.

٣- تبقى الادارة في الاقسام الشمالية عن طريق السلطات المحلية وتكون تحت اشراف الامم المتحدة.

٤- يجب تعيين ممثل للأمم المتحدة عن طريق الامين العام للأمم المتحدة للأشراف على تنفيذ عملية نزع السلاح، وتحديد موعد تنفيذ خطة نزع السلاح.

٥- يخول ممثل الامم المتحدة لتقديم اية مقترحات لحكومتي الهند وباكستان يمكن ان تساهم في تسريع ايجاد حل لمشكلة كشمير اضافة الى وضع خدماته تحت تصرفهما.

٦- التمهيد لأجراء الاستفتاء العام بعد ان يتم نزع السلاح ويجب ان يكون الاستفتاء تحت اشراف الامم المتحدة.

٧- يجب ان ينتقل مدير الاستفتاء الى كشمير لممارسة وظائفه المناطة اليه، والمشار اليها في تقرير لجنة اليونسيب في ٥ كانون الاول ١٩٤٩.

وقد رحب غالبية اعضاء مجلس الامن بمقترحات ماكنوغتون، وقد وصفها ممثل النرويج في مجلس الامن بتاريخ ٢٩ كانون الاول ١٩٤٩ بمقترحات المنصفة والمتوازنة،

وابدى ممثل فرنسا عن ارتياحه للمقترحات، اما ممثل الولايات المتحدة الامريكية وصفها ب "منهجا عقلانيا ومنصفا " اما ممثل بريطانيا فاعتقد انها تتطابق بشكل كبير مع وجهات نظر المراقبين غير المتحيزة، واعرب الممثل الصيني عن اعجابه بالصفات المحايدة للمقترح، واقترح ممثل النرويج ضرورة استمرار ماكنوغتون بمباحثاته حتى انتهاء مدة رئاسته، اما الاتحاد السوفيتي فقد ابدى تحفظا كبيرا على مقترحات ماكنوغتون ورأى ان المقترح النرويجي باستمرار الممثل الكندي في وساطته هو امر غير طبيعي لان كندا ليست عضوة في لجنة اليونسيب، اضافة الى تحفظات اخرى، وفي المقابل لم يأخذ مجلس الامن بالتحفظات السوفيتية واتوجه نحو المصادقة على مقترحات ماكنوغتون (٤٦)

اما موقف الهند وباكستان من المقترحات فقد اعترض المندوب الهندي على مقترحات ماكنوغتون وقد وصفها بانها نفس المقترحات السابقة، وقد شنت الصحافة الهندية هجوما على المقترحات وكتبت ان الهند "ليست بحاجة الى الخوف من المكائد الانكلو – امريكية طالما انها صلبة كدولة علمانية، وطالما ان مجلس الامن يقاد في تعامله مع المسالة الكشميرية بوجهة نظر الانكلو – امريكية، فانه واللجنة سوف يلاقيان الفشل الحتمي في مساعهما" ولم تكترث الامم المتحدة لاعتراضات الهند فاستمرت في اعمالها (٤٧)

اما باكستان فأعلنت عن قبولها للمقترحات مع بعض الشروط، وقد تم التصويت على مقترحات ماكنوغتون في ١٤ اذار ١٩٥٠ بواقع مصادقة ثمانية اصوات وامتناع يوغسلافيا والهند عن التصويت، اما الاتحاد السوفيتي فقد قاطع مجلس الامن آنذاك، اما باكستان فقد وافقت على المقترحات كلها، مما اضطر الهند الى الموافقة بعد تردد على مقترحات ماكنو غتون ووافقت على فكرة تعيين ممثل واحد للوساطة في مشكلة نزع السلاح وان يكون اختياره مبني على اساس موافقة الطرفين، لقد كانت اراء اعضاء مجلس الامن متطابقة الى حد كبير مع مطالب باكستان بضرورة منح سكان كشمير الضمانات التامة في حرية التعبير عن رغباتهم بشان انضمامهم الى الهند او باكستان، وبهذا سلم ملف القضية الى وسيط واحد وبصلاحيات غامضة نوعا ما، فقد كان واجبه الخاص هو نزع السلاح وفق قرارات الامم المتحدة تمهيدا لأجراء استفتاء في كشمير، فاذا اخفق الوسيط في ذلك، يجب عليه تقديم اقتراحات اخرى بالتشاور مع طرفي النزاع لأنهاء المشكلة القائمة في كشمير (٤٨) وقد نشرت

صحيفة الاتحاد الدستوري في عددها الصادر في ٧ نيسان الخطاب الذي القاه الرئيس الهندي راجندرا براساد [٤٩] وقد ابدى فيه عن ثقته بالمحادثات الجارية بين الهند وباكستان في نيودلهي، وقال ان المحادثات تسير في طريق التضامن في جو يسوده التفاهم من اجل الوصول الى حل للخلاف حول كشمير [٥٠]

وقد نقلت صحيفة الاتحاد الدستوري عن الصحف البريطانية مقالا يحمل عنوان ((الاتفاق بين الهند والباكستان)) حيث تطرقت في المقال الى اهتمام الصحف البريطانية بتخصيص اغلب افتتاحياتها للكلام عن الاتفاق الذي تم بين الهند وباكستان وما اسفر عنه من تحسن العلاقات بينهما، اذ تم توقيع اتفاقية الاقليات ((اتفاقية دلهي)) [٥١] في ٨ نيسان ١٩٥٠في مدينة نيودلهي، وقد اكدت جريدة التايمس The Timesفي تعليقها على اهمية التقارب الجديد بين الهند وباكستان وان كلا من السيد جواهر لآل نهرو والسيد لياقت علي خان قد اظهرا جرأة ادبية عظيمة بالاتفاق الذي حصل حول حماية المسلمين في الهند وحماية الهندوس في باكستان، اما الديلي غراف The Daily Graphفقد ذكرت بأن التخفيف الفعلي من حدة التوتر بين الهند وباكستان قد دشن باجتماع رئيسي وزراء البلدين في دلهي الاسبوع الماضي وتم به الاتفاق على حماية الاقليات، وذكرت ان كلا من جواهر لآل نهرو ولياقت علي خان يعتبران ان حل النزاع الطائفي هي نقطة البدء لتسوية الخلافات القائمة، اما الغارديانThe Guardian فقد رحبت بالاتفاق وقالت انه الامل الذي يتطلع اليه الملايين من الناس ليس في الهند وباكستان فحسب بل في جميع انحاء جنوبي شرقي اسيا لان رفاه هذه المنطقة يتوقف على استتباب السلام في شبه القارة الهندية، وكتبت جريدة نيوز كرونبكل K ronbuckle مقالا افتتاحيا بعنوان ((بوادر الامل في اسيا)) حيث وصفت الوضع القائم في شبه القارة الهندية قائلة انه ومنذ اشهر وغمام الارهاب يتزايد في الهند وباكستان والان قد انقشع الغمام بجهود رجلين هما جواهر لآل نهرو ولياقت علي خان في الاتفاق على مشكلة الاقليات الذي توصل اليه الطرفان لم ينقذ الوضع الراهن وانما اوقف امتداد الذعر في المنطقة [٥٢]

نلاحظ ان الاخفاق كان ملازما لعمل اللجان الدولية والوسطاء الدوليين في مشكلة كشمير، ويعزى هذا الاخفاق الى تعنت الهند ورفضها المتكرر للحلول التي وضعتها تلك

اللجان او الوسطاء الدوليين، فضلا عن اصرارها ان كشمير جزءا من اراضيها فلا يوجد مبرر لأجراء الاستفتاء لتقرير مصيرها، اذ ان المهراجا اعلن كما ذكرنا سابقا انضمام كشمير الى الهند فعليا، فضلا عن ان مشكلة كشمير لم تكن القضية الوحيدة التي ناقشها مجلس الامن فقد كان هناك العديد من المشاكل التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وكان على الامم المتحدة العمل على حلها، فضلا عن ان الامم المتحدة كانت في تلك المدة لاتزال حديثة العهد ولا تمتلك الخبرة الكافية في ايجاد الحلول المناسبة للقضايا والمشاكل الكثيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، فضلا عن ان قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن هي بصورة عامة كانت قرارات توفيقية ومقترحات ولم تكن قرارات ملزمة التطبيق لذا نلاحظ ان الهند كانت رافضة لهذه القرارات.

ثانياً: وساطة اوين ديكسون

وقد تم ترشيح عدة اسماء لشغل منصب الوسيط الاممي، فوقع الاختيار على السير اوين ديكسونOwen Dixon [٥٣] وهو استرالي الجنسية ليكون ممثلا جديدا للأمم المتحدة لحل النزاع حول كشمير، واوكلت اليه مهمة الوساطة في حل النزاع حول كشمير، وقد علقت صحيفة الاتحاد الدستوري على موضوع الوسطاء الدوليين بمقال يحمل عنوان ((وسيط يذهب ووسيط يجئ))، اذ استطردت في مقالها عن كيفية اختيار اوين ديكسون وسيطا لحل النزاع وقد صوت على قرار تعينيه ثمانية اصوات، فيما امتنعت الهند ويوغسلافيا عن التصويت[٥٤]

التحق ديكسون في الامم المتحدة في ٢٦ نيسان ١٩٥٠ وقد عمل خلال الفترة الممتدة من ٢٨ نيسان الى ٢١ ايار في جمع المعلومات حول طبيعة المشكلة التي حصل عليها من مركز القيادة في الامم المتحدة، وبعدها سافر الى شبه القارة الهندية وامضى فيها مدة خمسة اشهر وهي المدة المحددة له لإنجاز عمله، وفور وصوله للأراضي الهندية التقى بالسلطات الهندية في دلهي والسلطات الباكستانية في كراجي واجرى معهما مناقشات تمهيدية، وبعد ذلك انتقل الى كشمير وبقي فيها من الفترة الممتدة من ٧ حزيران الى ١٢ تموز وقد درس احوال الولاية وتجول فيها للتعرف على طبيعة سكانها وجغرافية الولاية واهم مواردها، ومعرفة اعداد القوات العسكرية الموجودة فيها وخط وقف اطلاق النار في الولاية، وقد التقى بعدد من زعماء كشمير وابرزهم رئيس وزراء كشمير الشيخ محمد عبد الله [٥٥] واهتمت صحيفة

الاتحاد الدستوري بالتطورات السياسية في الهند وباكستان من خلال نشر عددا من المقالات عن هذين البلدين، ونشرت في عددها الصادر في ٥ ايار مقالا بعنوان ((نهرو يتحدث من دلهي فيبشر بعهد جديد من التعاون بين الهند والباكستان)) وقد تحدث خلال مؤتمر صحفي مشترك للصحفيين الهنود والباكستانيين والذي عقده في دلهي بأنه يجب على الهند وباكستان ان تعمل على وضع سياسة مشتركة للشؤون الخارجية والاتفاق على مسائل الدفاع والتجارة مما يساعد الدولتين على ان يلعبا دورا كبيرا في شؤون اسيا والعالم اجمع، وصرح نهرو بأن الهند وباكستان مرتبطتان بروابط طبيعية وجغرافية وثقافية، وعلى الرغم من تقسيم شبه القارة الهندية فعلى الحكومتين ان تظلا متصلتين مع بعضهما البعض اتصالا وثيقا [٥٦]

ونشرت صحيفة الاتحاد الدستوري في عددها الصادر في ٢٢ ايار خبرا يحمل عنوان ((نهرو يتحدث عن مشكلة كشمير وعن اعتراف الهند بإسرائيل)) وتطرق الخبر الى المؤتمر الصحفي الذي عقده نهرو في دلهي والذي استهله بالحديث عن كشمير واعرب عن استعداد الهند لقبول حل وسط للمشكلة كشمير على ان لا تتناول المبادئ الأساسية وانها لا تستطيع ضمان تقسيم كشمير او عدمه وذلك لان على سكان كشمير انفسهم ان يقرروا مصيرهم، وسئل عن اعتراف الهند ب(إسرائيل) فقد اكد " نحن على علاقات ودية مع اسرائيل، وليس الاعتراف اعترافا رسميا اكثر من كونه مسألة شكلية تستدعي ايجاد التمثيل الدبلوماسي الامر الذي لسنا على استعداد له في الوقت الحاضر "[٥٧]

وقد اشارت صحيفة الاتحاد الدستوري الى قيام وزيري الاقليات للهند وباكستان برحلة لخلق اجواء الطمأنينة في شرقي باكستان اذ زارا في ٢٨ ايار مخيما للأشخاص المشردين في دكا، وقد ناشدا اللاجئين الى التعاون في تنفيذ الاتفاقية الهندية – الباكستانية واكدا على تصميم الحكومتين لخلق اوضاع للسلام والامن للأقليات [٥٨]

وخلال مدة تواجد ديكسون في شبه القارة الهندية استمع فيها الى وجهات نظر كلا البلدين، وفي محاولة منه لتقريب وجهات النظر بين الطرفين دعا الى عقد مؤتمر يضم وزراء الهند وباكستان، وتم عقد المؤتمر في دلهي للفترة من ٢٠ تموز ولغاية ٢٤ تموز ١٩٥٠، وقد تطرقت صحيفة الاتحاد الدستوري لزيارة رئيس وزراء باكستان لياقت علي خان الى نيودلهي لغرض حضور المؤتمر الى جانب رئيس الوزراء الهندي جواهر لآل نهرو

والوسيط السيد اوين ديكسون [٥٩]ولم تقدم الهند ولا باكستان اي خطط او حلول لأنهاء النزاع في كشمير، وانما قام الطرفين بتبادل الاتهامات فقد استمرت الهند في اتهامها لباكستان بانها دولة معتدية وليس لها ولا لقواتها الحق في التدخل في كشمير وعلى الرغم من ان مجلس الامن لم يتخذ اي اجراء قانوني حول هذا الموضوع، ولم يعترف بمسألة الاعتداء الباكستاني، الا ان ديكسون اقر بالاعتداء الباكستاني بقوله " بدون البحث في اسباب ونتائج الموضوع الذي يشكل جزءا من تاريخ شبه القارة الهندية، قد اقبل بتبني وجهة النظر القائلة بأنه عندما عبرت عناصر عدوانية حدود جامو وكشمير في ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٧ وهو عمل مناقض للقانون الدولي وعندما دخلت عناصر من القوات الباكستانية المنظمة الى جبهة الولاية فان هذا العمل ايضا مناقضا للقانون الدولي" وقد اختلف رئيس الوزراء الباكستاني مع ديكسون في مسألة الاعتداء الباكستاني، الا انه اعرب عن استعداده لقبول مقترحات ديكسون [٦٠]نتيجة لما تقدم قام ديكسون بتقديم مبادرته لحل المشكلة، واكد على ان الخطوة الاولى يجب ان تكون عملية نزع السلاح وسحب القوات الباكستانية المنظمة، وان تقوم بنزع سلاح وتسريح قوات كشمير الحرة، اما مقترحاته حول الهند فأقترح انسحاب القوات المسلحة من المنطقة الواقعة شرق وجنوب خط وقف اطلاق النار بعد تثبيت المدة التي سوف يبدا الانسحاب الباكستاني وطالب ايضا انسحاب قوات الجيش الهندي النظامي وتسريح القوات وميليشيات ولاية جامو وكشمير، ولم توافق الهند على هذه المقترحات واعلن رئيس الوزراء الهندي بأنه عند اتخاذ قرار بشان مسألة القوات الهندية على الجانب الهندي لحفظ وقف اطلاق النار يجب التحسب لوقوع هجوم باكستاني وان المسألة ليست مجرد حماية مداخل معينة في ولاية كشمير اضافة الى ان الهند لا يمكنها القيام بتسريح قوات وميليشيات ولاية كشمير التي تعمل لحفظ الامن والنظام، لم ترحب باكستان بالاشتراطات ى الهندية واكدت انها تضمن عدم ارتكاب اي اعتداء واكد رئيس وزراء باكستان ان بقاء القوات الهندية من اجل توفير الحماية ضد هجوم محتمل يعني عدم حدوث عملية نزع سلاح، وقد وافقه ديكسون الراي وامام اصرار الطرفين على موقفهما فشلت محاولة تنفيذ عملية نزع السلاح[٦١]

وتابعت صحيفة الاتحاد الدستوري اعمال المؤتمر اذ استعرضت استئناف المحادثات الثلاثية حول قضية كشمير في مقر الحكومة في دلهي يوم ٢٢ تموز وقد ناقشوا عدة قضايا

تتعلق المتعلقات المالية ومشكلة اللاجئين وغيرها[٦٢]واضافت صحيفة الاتحاد الدستوري بأن السيد لياقت علي خان عاد الى كراجي بعد انتهاء المحادثات ورفض الاجابة على الصحفيين بخصوص المحادثات فيما اذا كانت المحادثات كشمير قد نجحت ام انها اخفقت، اما السياسيون الهنود فقد اعربوا عن خيبة املهم لعدم التوصل الى اتفاق حول كشمير [٦٣] اما فيما يخص ادارة مناطق كشمير اقترح تعيين شخص من قبل مدير الاستفتاء يتولى ادارة سجلات الدوائر في المقاطعة ويعيين موظفين ثانويين وتعيين ضابطا من الامم المتحدة في كل الدوائر تسجيل المقاطعات للتأكد من قيامهم بواجباتهم بصورة منصفة وغير متحيزة، اما فيما يخص المناطق الشمالية اراد ديكسون تعيين وكلاء سياسيين تابعين للأمم المتحدة للتشاور مع الهند وباكستان ويمارسون مهامهم عبر قنوات السلطة والدوائر التي يعمل بها موظفوها، وقد رفضت الهند هذا المقترح ورفضت اي تشاور مع باكستان غير مقبول من قبل الوكلاء السياسيين واعتبرت الهند هذه المقترحات تدخلا صريحا في شؤون الولاية، ولم تقم اي من الدولتين بتقديم اي مقترحات اخرى مما ادى الى اخفاق ديسكون في خطته [٦٤]

وبعد اخفاق الخطة الاولى عرض ديكسون ثلاث خطط بديلة لإيجاد حل للازمة وهي كالاتي:

١- الخطة الاول تقضي بوضع الولاية تحت ادارة واحدة من خلال تشكيل حكومة ائتلافية، عن طرق عقد اجتماع بين محمد عبد الله رئيس وزراء كشمير من الجانب الهندي وغلام محمد عباس رئيس حكومة كشمير الحرة عن الجانب الباكستاني للتوصل الى اتفاق بين الطرفين

٢- الخطة الثانية هي تشكيل ادارة عن طريق شخص معتمد من خارج المجال السياسي ويكومن ذو منصب قضائي رفيع او موظف اداري يتولى مسؤولية الامور العامة بكفاءة ويتم تشكيل حكومة نصف اعضاءها هندوس والنصف الاخر مسلمين

٣- الخطة الثالثة هي تشكيل ادارة تتألف من ممثلين من الامم المتحدة فقط.

لم توافق الهند ورفضت كل هذه الخطط التي قدمها ديكسون، وقد أصبح واضحا لديه بأن الهند لا تقبل بأي شكل نزع السلاح او موافقتها على اي شروط تتعلق بالاستفتاء، وعلى

هذا الاساس توصل ديكسون ان الحل الامثل هو التقسيم، فاقترح تقسيم كشمير بين الهند وباكستان، وتضمنت ى مقترحاته لتقسيم الولاية الاتي[٦٥]: –

١– اجراء استفتاء في المناطق غير المعروفة الولاء الى الهند او باكستان وتنضم كل منطقة استنادا الى نتائج التصويت.

٢– تنضم المناطق المعروفة بولائها للهند او باكستان دون اجراء استفتاء فيها.

٣– يتولى مهمة ادارة وادي كشمير موظفين من الامم المتحدة والعمل على اجراء استفتاء فيها وقد وافقت الهند على هذا المقترح وطالبت بمقاطعة جامو كلها ولادخ وكارجيل وابدت استعدادها للتخلي لباكستان منطقة غليغيت والمراكز الملحقة بها واقليم القبائل وبالتستان والجزء الواقع غرب خط وقف اطلاق النار من جامو، اعربت عن موافقتها على عدم تغيير مجرى نهر جيناب الذي تعتمد عليه الزراعة الباكستانية في البنجاب، ووافقت على عرض ديكسون لعقد مؤتمر مع باكستان لمناقشة الية الحسم النهائي للقضية استنادا الى خطة التقسيم واعرب ديكسون عن امله في التوصل الى حل يرضي الطرفين، واعتبر ان مطالب الهند معقولة، اما باكستان فقد رفضت التقسيم رفضا قاطعا ورفضت حضور المؤتمر [٦٦]ورغم محاولات ديكسون تقريب وجهات النظر وعرضه للبلدين الاقتراحات عدة الا انه اخفق في التوصل الى حل يرضي جميع الاطراف فغادر كراجي في ٢٣ اب ١٩٥٠ وقدم تقريره الى مجلس الامن والذي اوصى في نهايته عدم تجديد مهمته واكد انه لا فائدة ترتجى في الوقت الحاضر وقدم استقالته، وطلب من مجلس الامن ترك المجال للدولتين الى توصل حل ثنائي وحصر عمل الامم المتحدة في الحفاظ على وقف اطلاق النار [٦٧] وقد ادى اخفاق الوساطة الدولية الى تردد الامم المتحدة بشأن الاسراع في ارسال وساطة جديدة لحل مشكلة كشمير، وتابعت الصحف العراقية انباء اخفاق الوساطة الدولية في كشمير، و نشرت صحيفة الامة في عددها الصادر في ٢٥ اب تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده جواهر لآل نهرو في دلهي عقب اعلان اخفاق وساطة ديكسون تحت عنوان ((نهرو يلقي باللوم على باكستان لإخفاق الوساطة)) و قد تضمن تصريح نهرو بقوله " لقد عدنا من حيث بدأنا بعد فشل ديكسون في مهمته " واضاف بأن السبب في ذلك يعود الى ان مجلس الامن لم يحدد من هو الطرف المعتدي

في كشمير، فكان سببا في اثارة الاضطرابات وان الهند مستعدة ان للدخول بالبحث في جميع المسائل ولاسيما من الناحيتين القانونية والدستورية، وذكر نهرو بأن رئيس وزراء باكستان قد اتهم الهند بأنها المعتدية في كشمير، واوضح " انني اضع اللوم كل اللوم على الباكستان لأثارة الاضطراب في كشمير " واستدرك بكلامه بأن الهند لن تسمح بأن يكون اخفاق ديكسون سببا في التأثير على لقضايا الهندية – الباكستانية التي تسعى الهند جاهدة لتسويتها[٦٨] واستكمالا لما نشرته في اعدادها السابقة حول الخلاف على كشمير واخفاق الوساطة الدولية نشرت خبرا تحت عنوان ((صدى تقرير ديكسون في الهند وباكستان)) وقد تطرق الخبر الى استنكار الشعب الباكستاني لتقرير ديكسون وتمسكه بحقه في ولاية كشمير، وقد عم السخط في جميع الدوائر الرسمية وغير الرسمية في باكستان على اثر التقرير الذي وضعه ديكسون، وكانت من اهم النقاط التي اعترض عليها الراي العام الباكستاني قول ديكسون ((بأن تترك مشكلة كشمير للهند وباكستان لتحلاها بينهما)) وبذلك يكون ديكسون قد اعاد المشكلة الى النقطة التي بدأت منها، وتسأل الباكستانيون كيف تستطيع باكستان مع الهند حل هذه المشكلة؟ بعد ان عجز الوسيط في حلها تحت تصرف الامم المتحدة؟ وقد اعربت الدوائر الرسمية الباكستانية عن سخطها على اشارة ديكسون الى احتمال قيام ثورات من جانب القبائل وان الوسيط لم يسبق له ان ابدى اراءه في محادثاته مع رئيس وزراء باكستان، ووجه لياقت علي خان رئيس وزراء باكستان نداء الى شعبه اوضح فيه ان حكومته لن تدخر جهدا في تحقيق اماني المسلمين في كشمير وحماية حقهم في تقرير مصيرهم احرارا مستقلين وانه سوف لن تقوم قائمة للصداقة بين الهند وباكستان طالما بقيت مشكلة كشمير بدون حل، اما جواهر لآل نهرو فقد اعلن في افتتاح دورة حزب المؤتمر الهندي عن امله بأن يعلن مجلس الامن بأن باكستان هي المعتدية ثم يأمرها بسحب قواتها من كشمير [٦٩]

الخاتمة :

يتبين لنا مما سبق ان الاخفاق كان ملازما لعمل اللجان الدولية والوسطاء الدوليين في مشكلة كشمير، ويعزى هذا الاخفاق الى تعنت الهند ورفضها المتكرر للحلول التي وضعتها تلك اللجان او الوسطاء الدوليين، فضلا عن اصرارها ان كشمير جزءا من اراضيها

فلا يوجد مبرر لأجراء الاستفتاء لتقرير مصيرها، فضلا عن ان مشكلة كشمير لم تكن القضية الوحيدة التي ناقشها مجلس الامن فقد كان هناك العديد من المشاكل التي خلفتها الحرب العالمية الثانية وكان على الامم المتحدة العمل على حلها، فضلا عن ان الامم المتحدة كانت في تلك المدة لاتزال حديثة العهد ولا تمتلك الخبرة الكافية في ايجاد الحلول المناسبة للقضايا والمشاكل الكثيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وان قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن هي بصورة عامة كانت قرارات توفيقية ومقترحات ولم تكن قرارات ملزمة التطبيق لذا نلاحظ ان الهند كانت رافضة لهذه القرارات ،وقد كان عرضها لمشكلة كشمير على مجلس الامن لم يكن سوى للضغط على باكستان دبلوماسيا بإظهارها امام الراي العام الدولي بكونها دولة معتدية ويظهر ذلك بصورة واضحة عند اصرار الحكومة الهندية على الاخذ بتصريح ديكسون بكون باكستان دولة معتدية فقط دون الاخذ او الالتزام بباقي المقترحات والخطط التي وضعها ديكسون.

الهوامش:

(١) كاظم هيلان محسن، كشمير دراسة في التاريخ السياسي للصراع الهندي –الباكستاني ١٩٤٧-١٩٤٩ ، ط١ ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد،٢٠١٢، ص ٢١٤ ،.

(٢) خالد عبد القادر محمد، قضية كشمير وادوات السياسة الخارجية الهندية الباكستانية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، الجامعة الاردنية، ٢٠٠٧ ، ص ٥٥.

(٣) صحيفة الاتحاد، العدد ٩٥٤، ٣٠ اب ١٩٤٨.

(٤) صحيفة الامة، العدد، ٤٤، ٣ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٥) صحيفة العهد، العدد ١، ١ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٦) صحيفة الامة، العدد ٥١، ١١ كانون الثاني ١٩٤٩.

(٧) صحيفة الامة، العدد ٧٣، ٧ شباط ١٩٤٩. ٧

(٨) صحيفة الامة، العدد ١٠٢ ١٣ اذار ١٩٤٩.

(٩) شيستر نيمتز (١٨٨٥- ١٩٦٦): عسكري امريكي، قائد فرقة البوارج الامريكية الاولى (١٩٣٨ -١٩٣٩) ورئيس مكتب الملاحة البحرية الامريكية (١٩٣٩-١٩٤١) وقائد العام للأسطول البحري الامريكي في المحيط الهادئ من كانون الاول ١٩٤١الى تشرين الثاني ١٩٤٥. للمزيد ينظر: فراس البيطار، القاموس السياسي والعسكري، ج ١، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ص١٠٤٧.

(١٠) صحيفة الامة، العدد ١١٧، ٣٠ اذار ١٩٤٩.

(١١) صحيفة اليقظة، العدد ٥١٤، ١٧ نيسان ١٩٤٩.

(١٢) صحيفة لامة، العدد ١٣١، ١٩ نيسان ١٩٤٩.

(١٣) صحيفة اليقظة، العدد ٥١٥، ١٨ نيسان ١٩٤٩.

(١٤) صحيفة الامة، العدد ١٣٥، ٢١ نيسان ١٩٤٩.

(١٥) صحيفة الامة، العدد ١٤٥، ٤ ايار ١٩٤٩.

(١٦) صحيفة الامة، العدد ١٥٨، ١٩ايار١٩٤٩.

(١٧) صحيفة الامة، العدد ١٦٥، ٢٩ ايار ١٩٤٩.

(١٨) صحيفة اليقظة، العدد ٥٤٣، ٨ حزيران ١٩٤٩.

(١٩) صحيفة اليقظة، العدد ٥٤٦، ١٢ حزيران ١٩٤٩.

(٢٠) صحيفة اليقظة، العدد ٥٥٨، ٢٦ حزيران ١٩٤٩.

(٢١) صحيفة اليقظة، العدد ٥٧٠، ١٠ تموز ١٩٤٩.

(٢٢) صحيفة الآراء، العدد ٦٥، ٢٢ اب ١٩٤٩؛ صحيفة اليقظة، العدد ٦١١، ٢٩ اب ١٩٤٩.

(٢٣) صحيفة الآراء، العدد ٧٣، ٣١ اب ١٩٤٩.

(٢٤) كاظم هيلان محسن السهلاني، دور الامم المتحدة في قضية كشمير ١٩٤٩-١٩٦٥، مجلة دراسات تاريخية، العدد٢، جامعة البصرة، مركز الدراسات التاريخية، ص ٩٢.

(٢٥) صحيفة اليقظة، العدد ٦٢٤، ١٣ ايلول ١٩٤٩؛ صحيفة الامة، العدد ٢٤٦، ١٤ ايلول ١٩٤٩.

(٢٦) كاظم هيلان محسن، المصدر نفسه، ص٩٢؛ صحيفة اليقظة، العدد ٦٣٤، ٢٥ ايلول ١٩٤٩.

(٢٧) صحيفة الآراء، العدد ٨٧، ١٦ ايلول ١٩٤٩.

(٢٨) صحيفة اليقظة، العدد ٦٣٥، ٢٦ ايلول ١٩٤٩.

(٢٩) صحيفة الامة، العدد ٢٨٣، ٢١ تشرين الاول ١٩٤٩.

(٣٠) صحيفة اليقظة، العدد ٦٥٣، ٢١ تشرين الاول ١٩٤٩.

(٣١) صحيفة الامة، العدد ٣٢١، ٦ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٢) صحيفة العهد، العدد ٢٨١، ٦ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٣) صحيفة العهد، العدد ٢٨٣، ٨ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٤) صحيفة العهد، العدد ٢٨١، ٦ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٥) صحيفة الامة، العدد، ٣٢٦، ١٢ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٦) صحيفة العهد، العدد ٢٨٧، ١٣ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٧) صحيفة الامة، العدد ٣٢٨، ١٤ كانون الاول ١٩٤٩

(٣٧) صحيفة العهد، العدد ٢٨٨، ١٤ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٨) صحيفة اليقظة، العدد ٦٩٨، ١٤ كانون الاول ١٩٤٩.

(٣٩) صحيفة العهد، العدد ٢٩٠، ١٦ كانون الاول ١٩٤٩.

(٤٠) صحيفة اليقظة، العدد ٧٠٢، ١٩ كانون الاول ١٩٤٩.

(٤١) ماكنوغتون (١٨٨٦- ١٩٦٦) -:سياسي ودبلوماسي كندي، أكمل تعليمه في جامعة ماكفيل الكندية وتخرج من كلية العلوم عام ١٩١٠ وقد عين عام ١٩١١ للأشراف على منظمة بطاريات الصواريخ الكندية وثم عين نائبا لرئيس اركان الجيش بين عامي ١٩٢٣-١٩٢٨ وأصبح رئيس اركان الجيش عام ١٩٢٩ وعين ١٩٤٤ وزيرا للدفاع الكندي، واستمر في منصبه لغاية عام ١٩٤٨، وفي عام ١٩٤٩ عين رئيسا لمجلس الامن الدولي، منتصر حسن دهيرب، حرب بلا سلام ،دار مسامير للطباعة والنشر ،السماوة ،العراق ،٢٠٢١ ، ص ١٢٠.

(٤٢) كاظم هيلان محسن، دور الامم المتحدة في كشمير، ص ٩٤.

(٤٣) صحيفة اليقظة، العدد ٧٠٧، ٢٥ كانون الاول ١٩٤٩.

(٤٤) صحيفة العهد، العدد ٢٩٩، ٢٧كانون الاول ١٩٤٩.

(٤٥) كاظم هيلان محسن، دور الامم المتحدة في كشمير، ص ٩٤.

(٤٦) كاظم هيلان محسن، دور الامم المتحدة في قضية كشمير، ص ٩٦.

(٤٧) كاظم هيلان محسن، دور الامم المتحدة في قضية كشمير ، ص ٩٧.

(٤٨) خالد عبد القادر محمد، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٤٩) راجندرا براساد (١٨٨٤- ١٩٦٣): سياسي واول رئيس لجمهورية الهند (١٩٥٠- ١٩٦٢) و هو من قادة العصيان المدني ضد بريطانيا التي دعا اليه صديقه الزعيم غاندي، اعتقلته بريطانيا واودع السجن اثناء الحرب العالمية الثانية، عين وزيرا للغذاء عام ١٩٤٦ لغاية عام ١٩٤٧ واصبح رئيسا للمجلس التشريعي الذي وضع دستور الهند (١٩٤٦-١٩٤٩) تولى رئاسة جمهورية الهند عام ١٩٥٠ واعيد انتخابه عام ١٩٥٢ وجدد رئاسته للمرة الثالثة عام ١٩٥٧. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج ١، ص ٥٠٥.

(٥٠) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٣، ٧ نيسان ١٩٥٠.

(٥١) تضمنت اتفاقية الاقليات التي وقعها رئيس وزراء الهند جواهر لآل نهرو ورئيس وزراء باكستان لياقت علي خان على البنود الاتية:

١- تضمن الحكومتان حماية ارواح الاقليات وحقوقها ومساواتها بالأكثرية وحماية ممتلكاتهم وحرية العبادة والراي.

٢- انزال العقوبات بمثيري الاضطرابات.

٣- ان بعين وزيرا للأقليات في حكومتي البنغال الشرقية والغربية.

٤- حرية انتقال اللاجئين وحركتهم من مكان لأخر مكفول من الدولة. منتصر حسن دهيرب ،المصدر السابق ،ص ٧٧

(٥٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد٨، ١٣ نيسان ١٩٥٠.

(٥٣) اوين ديكسون(١٨٨٦- ١٩٧٢): هو قاضي ودبلوماسي استرالي، اكمل دراسته في جامعة مالبورن، وعمل قاضيا، وعين سفيرا عام ١٩٤٢ لبلاده في الولايات المتحدة الامريكية، ورشح عام ١٩٥٠ ليكون وسيطا في

حل النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير لكونه من اكفا القضاة في العالم، تقاعد عن العمل عام ١٩٦٤ ٠ منتصر حسن دهيبرب، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٥٤) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٩، ١٤ نيسان ١٩٥٠.

(٥٥) كاظم هيلان محسن دور الامم المتحدة في قضية كشمير، ص ٩٧.

(٥٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٢٦، ٥ ايار ١٩٥٠.

(٥٧) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤١، ٢٣ايار ١٩٥٠.

(٥٨) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٤٧، ٣١ايار ١٩٥٠.

(٥٩) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٨٦، ١٦ تموز ١٩٥٠.

(٦٠) صحيفة الامة، العدد ٥١٢، ٢٥ تموز ١٩٥٠.

(٦١) كاظم هيلان محسن، دور الامم المتحدة في قضية كشمير، ص ٩٩.

(٦٢) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٨٩، ٢٤ تموز ١٩٥٠؛ صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٩٠، ٢٥ تموز ١٩٥٠.

(٦٣) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ٩١، ٢٦ تموز ١٩٥٠.

(٦٤) منتصر حسن دهيرب، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٦٥) كاظم هيلان محسن، دور الامم المتحدة في قضية كشمير، ص ٩٨ –٩٩.

(٦٦) صحيفة الاتحاد الدستوري، العدد ١٠١، ٧ اب ١٩٥٠.

(٦٧) صحيفة اليقظة، العدد ٥٣٧، ٢٣ اب ١٩٥٠.

(٦٨) صحيفة الامة، العدد ٥٣٩، ٢٥ اب ١٩٥٠.

(٦٩) صحيفة الامة، العدد ٥٦٣، ٢٢ ايلول ١٩٥٠.